آفاق اقتصادية
Āfāqiqtiṣādiyyat
مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

أثر حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الليبية من خلال توظيف حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية الخاصة

المؤلفون Authors

عبدالله الفيتوري أبوشناف
aboshnafa@yahoo.com
كلية الاقتصاد/ الجامعة الأسمرية الإسلامية

الصيد انبية وريث
Alsaidinbya@yahoo.com
كلية الاقتصاد/ الجامعة الأسمرية الإسلامية

خالد عبدالعزيز التويرقي
K.atwirgi@yahoo.com
كلية الاقتصاد/ الجامعة الاسمرية الاسلامية

اقتبس هذه المقالة (APA): **Cite This Article:**

أبوشناق، عبد الله الفيتوري ؛ وريث، الصيد أنبية ؛ التويرقي، خالد عبد العزيز (2024). أثر حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الليبية من خلال توظيف حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية الخاصة. مجلة آفاق اقتصادية. 10[2] 95-128.

أثر حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الليبية من خلال توظيف حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية الخاصة

الملخص

سعت الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الليبية في وجود حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين لهذه العلاقة. ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم تجميع البيانات اللازمة للدراسة باستخدام التقارير المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية لعدد ثلاث مصارف تجارية خاصة وهي (مصرف اليقين، مصرف السراي والمصرف المتحد) وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل هذه البيانات.

ومن خلال التحليل توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أنه ليس هناك أثر لحوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل وجود كل من حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين للعلاقة فيما بينهما، كما أن معظم المصارف التجارية الليبية ليس لديها تقارير شاملة للحوكمة على مواقعها الإلكترونية مما يصعب الحصول عليها واكتفاءها بعرض قوائمها المالية فقط على مواقعها ولفترات غير منتظمة يصعب الاستفادة منها لإجراء أبحاث ودراسات عنها. كما أوصت الدراسة بالتالي: ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي من شأنها أن تلزم جميع المصارف التجارية العاملة بليبيا بما ورد بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، ضرورة وضع آليات تمكن المصارف التجارية الليبية من قياس الحوكمة وعرضها بقوائمها التي تنشرها على مواقعها الإلكترونية، وحث الجهات الرقابية والإشرافية على متابعة المصارف التجارية الليبية والتأكد من إتباعها لما ورد بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه.

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، أداء المصارف المالي.

The Impact of Corporate Governance on the Performance of Libyan Commercial Banks by Using Bank Size and Leverage as Moderating Variables: An Applied Study on Private Libyan Commercial Banks

Abstract

The study sought to identify the impact of corporate governance on the performance of Libyan commercial banks in the presence of bank size and financial leverage as two variables moderating this relationship. To achieve this, the descriptive analytical approach was used, and the necessary data for the study were collected using the financial reports published on the websites of three private commercial banks, namely (Al-Yaqeen Bank, Al-Saray Bank and United Bank). The statistical program (SPSS) was used to analyze this data.

Through the analysis, the study reached a number of results, the most important of which is that there is no effect of corporate governance on the performance of Libyan commercial banks in the presence of both bank size and financial leverage as variables that modify the relationship between them. Also, most Libyan commercial banks do not have comprehensive governance reports on their websites, which makes it difficult to obtain them, and they are satisfied with displaying only their financial statements on their websites for irregular periods, which makes it difficult to benefit from them to conduct research and studies on them. The study also recommended the following: The necessity of taking the necessary measures that would oblige all commercial banks operating in Libya to comply with what is stated in the governance guide issued by the Central Bank of Libya, the necessity of developing mechanisms that enable Libyan commercial banks to measure governance and display it in their lists that they publish on their websites, and urging the regulatory and supervisory authorities to follow up on Libyan commercial banks and ensure that they follow what is stated in the governance guide issued by the Central Bank of Libya to ensure the achievement of the desired objectives.

Keywords: Corporate governance, financial performance of bank

1. المقدمة:

يشكل الأداء المالي للمصارف التجارية في دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء جانبًا بالغ الأهمية لاستقرار ونمو اقتصاداتها. وليبيا كغيرها من الدول النامية تسعى لتعافي اقتصادها وخصوصا بعد سنوات من الاضطرابات السياسية والصراعات التي مرت بها. فبسبب عدم الاستقرار السياسي ومخاطر المناخ، تعد استراتيجية التنويع للدخل التي تنتهجها المصارف في الدول النامية ليست مستقرة وهذا يؤثر سلباً على استقراره (Shabir et al., 2024). وهذا ما أكده كل من Mangena و Chamisa و Tauringana (2012)، حيث أفادوا بأن للبيئة الاقتصادية والسياسية المضطربة تأثيرات على العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف التجارية. فالقطاع المصرفي الليبي كغيره من القطاعات واجه العديد من التحديات مثل الافتقار إلى الرقابة التنظيمية، وعدم الكفاءة في العمليات، والبنية الأساسية المالية المتخلفة. ومع سعي ليبيا إلى إحياء اقتصادها وجذب الاستثمارات الأجنبية، أصبح أداء مصارفها التجارية أمرًا بالغ الأهمية، مما يتطلب وجود إدارة مالية قوية وأطر حوكمة استراتيجية.

فالحوكمة تلعب دورًا حيويًا في تحديد الاستقرار المالي والاستدامة للمؤسسات المصرفية. فهي تسهم في تعزيز الثقة في النظام المالي، وذلك من خلال ممارساتها الفعّالة في الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي بين الإدارة وأصحاب المصلحة. وفي ليبيا، يمكن أن يؤدي دمج حوكمة الشركات في العمليات المصرفية إلى تعزيز مقاييس الأداء، وتخفيف المخاطر، والمساهمة في نهاية المطاف في التعافي الاقتصادي. الأمر الذي استدعى ضرورة وجود إجراءات حوكمة فعالة أكثر وضوحًا تحكم تعامل المنظمات فيما بينها في بيئة عالمية وتكون في شكل مجموعة من القواعد والسياسات والعمليات (Dongol and Shrestha, 2024).

ومن أجل تعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي قام مصرف ليبيا المركزي بمبادرته والتي تعد خطوة استراتيجية تهدف إلى تحقيق الشفافية والكفاءة والمساءلة، قام المصرف بوضع معايير واضحة للحوكمة سعيا منه إلى تحسين إدارة المخاطر وضمان الامتثال للقوانين، وتعزيز الابتكار والاستدامة وذلك من أجل دعم استقرار الاقتصادي والنمو الشامل. حيث قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار دليلا لحوكمة القطاع المصرفي بليبيا سنة 2010. وتبعه عددا من المنشورات مثل المنشور رقم 2 لسنة 2021 بشأن دليل حوكمة عمل وحدات الامتثال بالمؤسسات المالية، كما

أصدر منشورا يحمل الرقم 21 لسنة 2023 والمتعلق بدليل حوكمة تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى المنشور رقم 25 لسنة 2023 بشأن دليل حوكمة المصارف الإسلامية، كما قام المصرف المركزي الليبي بإعادة هيكلة المصارف التجارية، ونقل بعض ملكية مصارف القطاع العام إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى منح الإذن بإنشاء مصارف خاصة جديدة ومن ثم السماح للمستثمرين الأجانب والمصارف الأجنبية بالمشاركة في القطاع المصرفي الليبي، وكل هذا من أجل تحسين القطاع المصرفي الليبي وتطويره وتلبية لرغبات الفئات المستفيدة من هذا القطاع من مستثمرين وغيرهم.

وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين أداء المصارف التجارية والحوكمة إلا أنها أظهرت نتائج مختلفة فيما بينها. فقد أشارت دراسة كل من (Afif, 2018; Goet, 2022) إلى وجود علاقة طردية تربط بين حوكمة الشركات وأداء المصارف التجارية، كما أشارت نتائج دراسة الشكري والجهاني (2021) إلى وجود علاقة طردية تربط حوكمة الشركات بأداء المصارف التجارية الليبية. في حين أظهرت دراسة كل من Hajer و Anis (2018) أن تأثير الحوكمة على أداء المصارف التجارية لا يزال غير معروف وذلك لعدم وجود صلة تربط بينها والحوكمة وفق المتغيرات المستخدمة في الدراسة. في حين أوضحت دراسة Dedu و Chitan (2013) أن للحوكمة أثر سلبي على أداء المصارف التجارية.

ولفهم هذه العلاقة وتحديدها بشكل واضح والوقوف على الأسباب التي أدت إلى اختلاف النتائج فيما بين الدراسات السابقة، تم استخدام كل من (العائد على الأسهم والعائد على الأصول) كمقاييس لأداء المصارف التجارية الليبية، في حين تم توظيف عدد من المتغيرات والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، عدد لجان مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، عدد المديرات الإناث) كمتغيرات للحوكمة، كما تم استخدام كل من (حجم المصرف والرافعة المالية) كمتغيرين معدلين.

2. مشكلة الدراسة:

تلعب المصارف التجارية دوراً مهما في بناء الثقة العامة بين المشاركين في النظام المصرفي. ولأن هذا النوع من الصناعات يتمتع بثقة عالية، فإن أي خلل في هذا النظام أو فشل في الإدارة من شأنه أن يلحق الضرر بالثقة العامة والتوقعات الاقتصادية للبلاد، لذا قام مصرف ليبيا المركزي

بإصدار دليلا للحوكمة في سنة 2010 وذلك لتعزيز الثقة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساواة وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وعلى الرغم من هذه المحاولة إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى أن المصارف المحلية لا تزال في مرحلة مبكرة للامتثال لمثل هذه القوانين كما أنها تواجه العديد من القضايا لإضفاء الطابع المؤسسي على مفهوم وممارسات حوكمة الشركات في أنظمتها الخاصة (الجهاني واحشاد، 2012)، وهذا ما أكده كل من Khan and Mezren (2013) حيث أفادا بأنه على الرغم من إدخال إصلاحات النظام المصرفي لتطوير المصارف، إلا أن القطاع كان متخلفًا بشكل ملحوظ مقارنة بمستوى الثروة والناتج المحلي الإجمالي في البلاد، وظل الوصول إلى الخدمات المالية محدودًا. فعلى الرغم من إصدار مصرف ليبيا المركزي لدليل للحوكمة سنة 2010 إلا أنه بحاجة إلى إعادة النظر فيه خصوصا فيما يتعلق بحقوق المساهمين وكذلك المتطلبات الأخرى (إسميو والفضلي، 2019). فمفهوم الحوكمة في ليبيا لا يزال قيد التطوير إلا أن هناك بعض القيود التي تبطئ من هذا التطور وتجعله في مراحله الأولى والتي من بينها ضعف حوكمة مجلس الإدارة، والتدخل الحكومي، والبيئة القانونية والتنظيمية الضعيفة، كما أن ممارسة الحوكمة في ليبيا تعمل في بيئة مختلفة عن تلك الموجودة في البلدان المتقدمة وذلك بسبب العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي يجب أخذها في الاعتبار حتى يتم تطوير هذا المفهوم (Masli and Elwalda, 2021). ووفقًا لهذا يمكن القول أن القطاع المصرفي الليبي يواجه العديد من العقبات والتحديات التي تحول دون تبني ممارسات الحوكمة الجيدة للشركات.

ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما أثر حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة في ظل وجود حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين؟.

وللإجابة على التساؤل الوارد بمشكلة الدراسة يتوجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر حجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين؟.

- ما أثر عدد لجان مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين؟.
- ما تأثير عدد لجان مجلس الإدارة على العائد على الأصول، مع الأخذ في الاعتبار حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين ؟.
- ما أثر اجتماعات مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية المصارف التجارية الليبية الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار لحجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين؟.
- ما أثر اجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول المصارف التجارية الليبية الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار لحجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين؟.
- ما أثر وجود المديرات الإناث على العائد على حقوق الملكية، مع الأخذ في الاعتبار حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين؟.
- ما أثر وجود المديرات الإناث على العائد على الأصول، مع الأخذ في الاعتبار حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين للعلاقة؟.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة وذلك من خلال حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين. ولتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. التعريف بحوكمة الشركات والحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي.

ب. التعريف بأداء المصارف التجارية.

ج. تحديد أثر متغيرات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، عدد لجان مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، عدد المديرات الإناث) على أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة المقاس بـ (العائد على الأسهم والعائد على الأصول) من خلال توظيف كل من حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين.

د. تقديم المقترحات والتوصيات والتي يمكن أن تفيد في معالجة مشكلة الدراسة.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

أ. **الأهمية العلمية** وتتمثل في:

- أن موضوع الدراسة حديث ولم يسبق دراسته في البيئة الليبية على حسب علم الباحثين.
- تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول هذا الموضوع.

ب. الأهمية التطبيقية وتتمثل في:

- تعريف المجتمع بمشكلة الدراسة وتقديم حلول مقترحة لحلها.
- أنها تساعد صناع السياسات الذين يهدفون إلى تعزيز معايير حوكمة الشركات في القطاع المصرفي.
- كما أن مثل هذه الأبحاث التجريبية من الممكن أن يسهم في تحسين هياكل الحوكمة والتي تؤدي بدورها إلى زيادة ثقة المستثمرين، وتحسين ممارسات إدارة المخاطر، وفي النهاية استقرار اقتصادي أقوى داخل النظام المصرفي الليبي.

5. فرضية الدراسة:

وفقا لما ورد بمشكلة الدراسة، تم صياغة فرضية رئيسية مفادها أن:

يوجد أثر لحوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية الخاصة في حال استخدام حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين.
- يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية الخاصة في حال توظيف كل من حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين.
- هناك تأثير لعدد لجان مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية عند استخدام حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين.
- هناك تأثير لعدد لجان مجلس الإدارة على العائد على الأصول عند استخدام حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين.

- تؤثر اجتماعات مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية المصارف التجارية الليبية الخاصة في وجود حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين.
- تؤثر اجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول المصارف التجارية الليبية الخاصة في وجود حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين.
- هناك أثر للمديرات الإناث على العائد على حقوق الملكية في حال استخدم حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين.
- هناك أثر لوجود المديرات الإناث على العائد على الأصول في حال استخدم حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين.

6. نموذج الدراسة:

يضم النموذج متغيرات الدراسة المستخدمة والمتمثلة في المتغيرات المستقلة والتابعة إضافة إلى المتغيرين المعدلين محل الدراسة والشكل (1) يوضح أهم هذه المتغيرات:

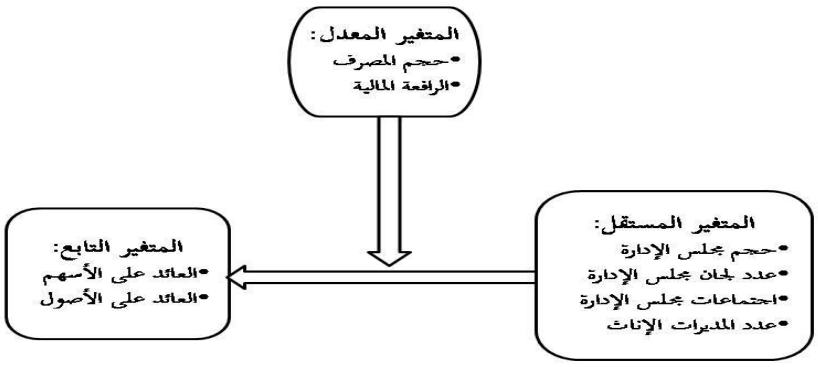

الشكل (1): نموذج الدراسة

7. الدراسات السابقة:

في هذا الجزء يتم عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة سواء كانت بحوث منشورة في المجلات العلمية أو الدوريات أو المؤتمرات وكذلك الرسائل العلمية الماجستير والدكتوراه.

دراسة Arachchi (2024):

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك المرخصة في سريلانكا. تم قياس متغيرات حوكمة الشركات باستخدام حجم مجلس الإدارة والتنوع بين الجنسين وعدد

اجتماعات مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة وعدد لجان مجلس الإدارة. بينما تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كانت متغيرات التحكم المستخدمة للدراسة هي حجم الشركة والرافعة المالية وعمر الشركة. وتم اختيار العينة بشكل عشوائي وكانت 19 مصرفاً من أصل 30 مصرف مرخصًا في سريلانكا. وتم جمع البيانات من التقارير السنوية للفترة ما بين 2018–2022، كما تم تحليل البيانات من خلال استخدام برنامج SPSS الإحصائي.

كشفت نتائج الدراسة أن علاقة استقلال مجلس الإدارة مع كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية هي علاقة سلبية وإيجابية على التوالي، كما أن هناك علاقة تربط حجم مجلس الإدارة وعدد المديرات الإناث مع العائد على الأصول بينما لا توجد علاقة تربط بين حجم مجلس الإدارة وعدد المديرات الإناث بالعائد على حقوق الملكية. كما أظهرت النتائج أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد لجان مجلس الإدارة ليس لهما علاقة مع كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وكشفت هذه النتائج أن أبعاد حوكمة الشركات بشكل عام كانت أكثر تأثراً بالعائد على الأصول مقارنة بالعائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي السريلانكي.

دراسة الشكري والجهاني (2021):

سعت الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة على أداء المصارف الليبية وذلك من خلال توظيف عدد من المتغيرات لقياس كل منهما. كما أن الدراسة سعت إلى التعرف على واقع الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية. وقد تمثلت عينة الدراسة في خمسة مصارف تجارية في المنطقة الشرقية في الفترة من 2011 إلى 2017، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي وقد تم تجميع بيانات الدراسة على مرحلتين متمثلتان في إعداد كشف يضم عدد من الأسئلة عن متغيرات الحوكمة محل الدراسة والتي لا تتوفر بالتقارير والقوائم المالية لهذه المصارف، وتم جمع بيانات الأداء المالي من التقارير والقوائم المالية لهذه المصارف وقد تم تحليل هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن لحجم مجلس الإدارة وكذلك نسبة الملكية لأعضاء مجلس الإدارة في المصارف أثرا على العائد على الأصول، وجود تأثير لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية بالمصارف على العائد على الأسهم، أن معظم

المصارف تتبع ما جاء في دليل حوكمة المصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010. كما أوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف بتطبيق دليل الحوكمة، وضرورة وضع نموذج يمكن من قياس مدى التزام المصارف بتطبيق ما ورد بدليل الحوكمة.

دراسة Hajer and Anis (2018):

ضمن هذه الدراسة، تم البحث في تأثير الحوكمة من خلال بعض الآليات الداخلية التي وظفت لقياسها على أداء المصارف في دولة نامية مثل تونس. وقد تم جمع البيانات المالية المستخدمة بالدراسة من التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة والتقارير السنوية للجمعية المهنية للمصارف التونسية وتوجيهات البورصة التونسية، وقد تم إجراء التحليل التجريبي على عينة من ثمانية مصارف تجارية تونسية مدرجة بالبورصة خلال الفترة من 2000–2011.

ومن خلال ما توصل إليه من نتائج تبين أنه ليس هناك تأثير للحوكمة على أداء المصارف التجارية ولا يزال غير معروف وذلك لعدم وجود هيكل موحد للحوكمة. وأوصت الدراسة بأنه يتوجب على كل مصرف أن يتبنى هيكل الحوكمة المناسب لضمان تحسين أداء السوق المالي بشكل عام والسوق المصرفي بشكل خاص.

دراسة الصول وأبودبوس (2016):

أجريت الدراسة بغرض التحقق من العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء المصارف التجارية الليبية، وقد تم قياس متغيرات الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمصارف الليبية وذلك من خلال إجراء دراسة على عينة عددها أربعة مصارف تجارية ليبية في الفترة من 2008 – 2012. وقد جمعت بيانات الدراسة من التقارير المالية لهذه المصارف للفترة محل الدراسة وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

أظهرت النتائج المتحصل عليها أن هناك علاقة ايجابية بين الملكية الأجنبية ومعدل العائد على الأصول، كما بينت ذات النتائج أن العلاقة التي تربط بين كل من حجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية ومعدل العائد على الأصول هي علاقة سلبية. كما قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها ضرورة تهيئة بيئة مناسبة تمكن من تطبيق آليات الحوكمة بالمصارف الليبية وذلك من

خلال تطوير القوانين والتشريعات الرقابية التي تلزم لتطبيق الحوكمة من أجل ضمان تحسين أداء المصارف التجارية الليبية.

دراسة Dedu and Chitan (2013):

تبحث هذه الدراسة في تأثير الحوكمة الداخلية للشركات على أداء البنوك داخل القطاع المصرفي الروماني، بما في ذلك خصائص هيئة الإدارة وهيكل الملكية ومؤشر الحوكمة الداخلية للشركات. وقد تم تجميع البيانات من المواقع الإلكترونية للمؤسسات المصرفية الرومانية المدرجة في بورصة بوخارست للفترة 2004–2011، تحديدا من البيانات المالية، وتقارير المدقق المستقل، والتقارير السنوية، وقواعد وتقارير حوكمة الشركات، والتقارير المتعلقة بمتطلبات الشفافية والإفصاح. وقد تم تحليلها باستخدام برنامج (Eviews).

تشير النتائج بعد معالجة البيانات التي تم جمعها من مواقع الويب الخاصة بمؤسسات الائتمان، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، بشكل أساسي إلى أن أثر مؤشر الحوكمة الداخلية للشركات سلبًا على أداء البنك، مما حدد الحاجة إلى تحسين وتنفيذ تدابير الحوكمة الداخلية للشركات بشكل مضاد للدورة الاقتصادية، الحاجة إلى زيادة عدد الأعضاء المستقلين داخل هيئة الإدارة.

دراسة Saeed, Murtaza and Sohail (2013):

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو دراسة تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات في القطاع المصرفي في باكستان. حيث تم استخدام كل من حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية الرئيس التنفيذي، الملكية الداخلية وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة، تم استخدامها كمتغيرات للحوكمة في حين استخدم العائد على الأصول كمقياس لأداء المصارف العاملة بباكستان. وتمثلت عينة الدراسة في المصارف العاملة بباكستان وجمعت بيانات الدراسة من التقارير المالية لهذه المصارف، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي بهذه الدراسة واستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة.

وأشارت النتائج المتحصل عليها إلى أن أداء المصارف الباكستانية لها علاقة إيجابية بحوكمة الشركات. ومن ناحية أخرى، علاقة أداء المصارف بحوكمة الشركات يمكن تعديلها في حال

استخدم حجم الشركة كمتغير معدل، في حين أن الرافعة المالية ليس لها دور في تعديل العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تمثل هذه الدراسة امتدادا لدراسة كل من (الشكري والجهاني، 2021؛ الصول وأبودبوس، 2016) واللتان أجريتا في ليبيا إلا أنهما أظهرتا نتائج متباينة، فجاءت هذه الدراسة لفهم هذه العلاقة من خلال توظيف متغيرين معدلين في محاولة للوصول إلى فهم واضح لهذه العلاقة وتحديدها. وهذه الدراسة تتفق مع دراسة (Saeed, et al., 2013) في توظيفها لذات المتغيرين لتعديل العلاقة فيما بين حوكمة الشركات وأداء المصارف التجارية إلا أنهما اختلفتا في البيئة المطبقة فيها الدراسة الحالية. فدراسة (Saeed, et al., 2013) طبقة بباكستان أما الدراسة الحالية طبقة بليبيا.

ولقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من (Arachchi, 2024؛ Hajer and Anis, 2018؛ Dedu and Chitan, 2013؛ Saeed et al., 2013) اتفقت معهم في كون بيانات الدراسة جمعت من التقارير المالية المنشورة للمصارف محل الدراسة من مواقعها الإلكترونية، كما اتفقت معهم في الأداة المستخدمة لتحليل االبيانات ألا وهي (SPSS) باستثناء دراسة (Dedu and Chitan, 2013) والتي استخدمت برنامج (Eviews) في تحليلها للبيانات. أما دراسة (الشكري والجهاني، 2021) فقد اعتمدت في تجميعها لبيانات الدراسة على التقارير المالية المنشورة إضافة إلى الاستبيان لتجميع ما يتعلق بالحوكمة.

يتوقع أن يساهم هذا البحث في الأدبيات الأكاديمية من خلال سد الفجوات المتعلقة بأداء المصارف التجارية الليبية في ظل حوكمة الشركات. فدراسة العلاقة بين أداء المصارف التجارية الليبية وحوكمة الشركات مع مراعاة حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرات معدلة يمكن أن تسهم في تقديم رؤى لتحسين الممارسات المصرفية في الأسواق الليبية الناشئة كما أن هذه الدراسة قد تكون أساسا لبحوث مستقبلية تسعى لدراسة العلاقة.

8. حدود الدراسة:

حدود موضوعية: وتتمثل هذه الحدود في دراسة أثر حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الليبية من خلال توظيف حجم المصرف والرافعة المالية كمتغيرين معدلين.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على عدد من المصارف التجارية الليبية وهي (اليقين، المتحد والسراي) وذلك لتوفر تقاريرها المالية على مواقعها الإلكترونية على الإنترنت.

الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة من 2018 إلى 2021.

9. الإطار النظري للدراسة:

أولا: حوكمة الشركات:

تُعد حوكمة الشركات في عصرنا الحالي من الموضوعات المهمة في الشركات المحلية والعالمية، وتعتبر أحد العوامل الأساسية التي تشكل أساس نجاح أي منظمة اقتصادية واستمرارها، فهي ليست مجرد إطار قانوني يجب الالتزام به، بل هي منهج شامل يحقق للمنشآت أقصى قدر من الفعالية والنزاهة في الأداء، وبها يتم ضمان المساءلة للأفراد الذين يتحملون المسؤولية في محاولة لتقليل المخاطر وتحقيق العدالة والمساواة، إضافة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وقد ظهر الاهتمام بحوكمة الشركات منذ العام 2001 نظرا لانهيار العديد من المؤسسات الأمريكية الكبرى مثل شركة انرون و وورلد كوم فقامت الحكومة الأمريكية بإصدار قانون ساربانيس اوكسلي (Sarbanes Oxley) من أجل إعادة الثقة في المؤسسات الأمريكية ويتضمن هذا القانون تنظيم الكثير من الجوانب المتعددة والمختلفة وخاصة العلاقة بين الملكية والإدارة وذلك لخلق توازن قوي بين الإدارة والهيئات الرقابية (البتي وأبوعقرب، 2020).

مفهوم حوكمة الشركات:

نظرا للتطورات السياسية والاقتصادية العالمية تطور مفهوم حوكمة الشركات بسبب وجود عدة عوامل تشمل القضايا المتعلقة بالسلوكيات الغير أخلاقية وسوء الإدارة التي لوحظت في المؤسسات الكبرى، الأمر الذي دفع المؤسسات بالمطالبة بنظام حوكمة فعال ويكافح هذه السلوكيات.

ولتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي زادت الوعي بأهمية الحوكمة، كما تزايدت التدابير التنظيمية والرقابية على الأنشطة المالية في المؤسسات وخاصة بعد الأزمة المالية في العام 2008م، كما أن تحولا للمؤسسات شهده العالم وخصوصا نحو المزيد من المسؤولية الاجتماعية، مما أدى إلى بروز دور الحوكمة في تعزيز المساءلة في إدارة المؤسسات واتخاذ القرارات (الداودي وحسين، 2022).

تعريف حوكمة الشركات:

عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCED حوكمة الشركات على أنها "نظام توجيه ورقابة منشأة الأعمال يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركين فيها من مجلس إدارة، المديرون، المساهمون، أصحاب المصالح، كما أنها تبين القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون المصرف بالإضافة إلى توفير الهيكل الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المصرف ووسائل تحقيق تلك الأهداف ورقابة الأداء" (عبدالسلام، 2019).

كما عرفت بأنها عددا من القوانين والقواعد والإجراءات الهدف منها تحقيق التميز في الأداء والجودة وذلك من خلال تأسيس الأساليب الصحيحة والفعالة التي تضمن إدارة المؤسسات وتحقق أهدافها، كما أنها تعد نظام معين يتحكم في العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر على أداء المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات التي تضمن تحقيق الأهداف في الأجل الطويل (الشمري، الساعدي والعزاوي، 2017).

أهمية حوكمة الشركات:

تتمثل أهمية الحوكمة في التالي (صولي، 2022):

أ. **الاقتصاد:** تساهم الحوكمة في تحسين الاقتصاد، كما تعمل على تقليص المخاطر التي يواجهها أي نظام اقتصادي.

ب. **الشركات:** يعتبر تطبيق الحوكمة في ظل وجود الإدارة الجيدة في المؤسسات عاملا أساسيا لخلق بيئة عمل سليمة من أجل تحقيق أداء أفضل كما أنها تساعد المؤسسات في الوصول إلى الأسواق المالية وحصولها على التمويل اللازم مما يساعدها على التوسع في أنشطتها، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح وتقليل المخاطر.

ج. **المستثمرون وحملة الأسهم:** تهدف الحوكمة إلى حماية الاستثمارات من الاستخدام السيئ للسلطة والذي لا يعد في صالح المستثمرين، كما أنها تهدف إلى تعظيم العوائد على الاستثمارات وحقوق المساهمين.

د. **أصحاب المصالح الآخرين:** تسعى الحوكمة إلى بناء ثقة قوية بين إدارة المؤسسة و العاملين بها والموردين والدائنين وغيرهم، فالحوكمة تسهم في تعزيز مستوى الثقة بين المتعاملين لرفع مستوى أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

مبادئ حوكمة الشركات:

لحوكمة الشركات مبادئ وهي كما ذكرها واكر (2024):

أولا/ مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

لقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999م المبادئ الجيدة لتطبيق الحوكمة، والتي تم تحديثها وإعادة صياغتها في سنة 2004م، مما جعلها أساسا لتطبيقها في جميع الدول، سواء كانت هذه الدول من الأعضاء أو غير الأعضاء بالمنظمة، وتشمل ما يلي (ابوعجيلة وعبدالسلام، 2019):

- ضمان وجود أساس الإطار فعال للحوكمة.
- حقوق المساهمين.
- المعاملة المتكافئة للمساهمين.
- دور أصحاب المصالح.
- الإفصاح والشفافية.
- مسئوليات مجلس الإدارة.

ثانيا/ مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية:

وفقا للجنة بازل فإن مزايا التطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات المصرفية يوفر ضمانات من شأنها حماية حقوق كل من المقرضين والمودعين، كما تمكن الجهات الرقابية من أداء المهام الإشرافية والرقابية المناط بها تنفيذها على العمليات المصرفية (حبيب، 2018).

ثالثاً/ مبادئ صندوق النقد الدولي:

وضع صندوق النقد الدولي مبادئ وقواعد من شأنها أن تضمن الممارسات الجيدة والمتعلقة بشفافية سياسات الحكومة المالية والنقدية، وذلك من خلال إصدار قانون السياسات المالية والممارسات الجيدة. ومنها (الريمي، 2022):

أ. قانون السياسات المالية يؤكد هذا القانون على التوضيح الهام لمسؤوليات الحكومة وكيفية إعدادها للميزانية وتنفيذها، كما يتوجب على الحكومة توفير جميع المعلومات المتعلقة بنشاطاتها المختلفة وجعلها متاحة للمواطنين، على أن يتم إعداد المعلومات المالية وفقاً للمعايير المتفق عليها والتي تتصف بالشفافية والنزاهة.

ب. قانون الممارسات الجيدة لشفافية السياسات المالية والنقدية والذي يؤكد على ضرورة إضافة ما يلزم من إجراءات الشفافية لمدونة السياسات المالية.

رابعاً/ المبادئ الصادرة عن هيئات أسواق المال:

لأسواق المال دورا رئيسا وهاما في اقتصاديات الدول والتي تتمثل في الوساطة المالية من خلال مدخرات أصحاب الفوائض المالية، وتوفيرها للتمويل في شكل أوراق مالية (أسهم، سندات) عند الحاجة، كما تتولى عملية التنظيم والإشراف على هذا التبادل وتعتبر الأكثر قدرة على إلزام المؤسسات بتطبيق آليات الحوكمة، كما أصدرت العديد من مبادئ الحوكمة من قبل أسواق المال عبر العالم والتي منها: (مبادئ سوق لندن للأوراق المالية، مبادئ سوق نيويورك للأوراق المالية، مبادئ سوق ناسداك للأوراق المالية) (عبدالسلام، 2019).

أهداف حوكمة الشركات:

هناك العديد من الأهداف التي يمكن تحقيقها في المؤسسات عند تطبيق الحوكمة، منها (ابو ليلة، 2017):

أ. وضع المبادئ والقواعد لإدارة المؤسسات والمنظمات والرقابة عليها.

ب. تحقيق العدالة والشفافية وضمان حق المساءلة.

ج. حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المؤسسات.

د. توزيع الأدوار والمسؤوليات عبر هياكل تنظيمية محكمة.

هـ. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

آليات حوكمة الشركات:

وهي عددا من الأنظمة والضوابط التي وضعت لتقليل المخاطر الاستثمارية، وزيادة التنسيق بين المدراء والوكلاء، والتي تمكن من حماية وتحقيق مصالح أصحاب المصلحة (Sharma، 2017).

وتنقسم هذه الآليات إلى:

أ. آليات الحوكمة الداخلية: تعد هذه الآليات من الوسائل والإجراءات والنظم التي يمكن أن تحفز المدراء على تعظيم القيمة الاقتصادية للوحدة والتي تعمل على تحقيق تنسيق أفضل للعلاقة فيما بين الأصيل والوكيل كما تضمن المزيد من الحماية لمصالح أصحاب المصلحة وتشمل هذه

الآليات: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، تركيبة مجلس الإدارة، تركيز الملكية (الجابري، 2020).

ب. آليات الحوكمة الخارجية: وتشمل القوانين والتشريعات واللوائح والنظم في أي دولة، وتتمثل هذه الآليات في التدقيق الخارجي، القوانين والتشريعات، ويسمى هذا النوع من الآليات بالمراقبة الخارجية (سلمان، 2020).

مفهوم وأهمية حوكمة الشركات في المصارف:

إن الحوكمة بمفهومها العام هي نظام يمكّن من إدارة الشركات والتحكم فيها، في حين بينما تعد الحوكمة من المنظور المصرفي طريقة تدار بها شؤون المصارف وذلك من خلال دور الإدارة ومجلس الإدارة، مما يساهم في تحديد أهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها ومراعاة حقوق الأطراف المستفيدة (الخضيري، 2005).

نظرا للطبيعة الخاصة للمصارف، ازدادت أهمية الحوكمة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، حيث إن أي إفلاس بالمصارف لا يؤثر على الأطراف ذات العلاقة فقط، بل يؤثر على استقرار المصارف الأخرى بسبب وجود العلاقات بينهم، والذي بدوره يؤثر على الاستقرار المالي للمصارف والاقتصاد ككل. وخاصة العولمة والتطورات التكنولوجية الحادثة في التحولات العالمية وسياسات التحرر المالي، مما ساهم في ازدياد المخاطر على مستوى المصارف (المعهد المصرفي المصري، 2002).

مزايا حوكمة الشركات في المصارف التجارية:

لحوكمة المصارف مزايا عدة وهي كما أوردها داود (2017):

أ. تخفيض المخاطر التي تواجه المصارف والمتعلقة بالفساد المالي والإداري.

ب. زيادة مستوى الأداء للمصارف مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي والتنمية بالبلاد.

ج. ضمان تدفق رؤوس الأموال من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

د. زيادة الدقة والشفافية والموثوقية في التقارير المالية التي من شأنها تعزيز ثقة المستثمرين والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

هـ. تسهم في دعم التنمية المستدامة من خلال نقل الثروات لأجيال القادمة والحد من وقوع تجاوزات من أصحاب المصالح وذلك عن طريق مراقبة مديري المصارف ومساءلتهم عن أفعالهم وتحقيق الحماية لحقوق المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار.

و. تحسين الأداء وتقييم المؤسسات بالأسواق لأنها تساهم في الحفاظ على حقوق المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب وحمايتهم وحثهم على الاستثمارات طويلة الأجل.

محددات حوكمة الشركات في المصارف:

أشار رشوان (2020) لوجود عددا من المحددات التي تحد من الحوكمة بالمصارف وهي تتمثل في التالي:

أولا/ المحددات الداخلية:

تتمثل هذه المحددات في القواعد والأسس التي من شأنها أن تحدد من طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات فيما بين المدراء ومجلس الإدارة والجمعية العمومية، بما يضمن تقليل التعارض في المصالح بين هذه الأطراف وهي:

أ. حملة الأسهم: لحملة الأسهم دورا مهما في مراقبة أداء المؤسسات، حيث يمكنهم التأثير على توجيه المؤسسة.

ب. مجلس الإدارة: يضع الاستراتيجيات اللازمة إضافة إلى السياسات التشغيلية وتحمل المسؤوليات والتأكد من موقف الشركة.

ج. الإدارة التنفيذية: يجب أن يتمتعوا بالكفاءة والنزاهة لإدارة وتوجيه الشركة، كما يجب أن يتمتعوا بأخلاقيات المهنة في تعاملاتهم.

د. المراجعين الداخليين: تسهم المراجعة الداخلية في تعزيز نظام الرقابة الداخلي.

ثانياً/ المحددات الخارجية:

وتضم عناصر البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة والتي تؤثر عليها، وهي تشمل الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي.

الحوكمة في ليبيا:

تُعد المبادرة التي قام بها مصرف ليبيا المركزي لتمكين ممارسات الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي، خطوة جيدة نحو تعزيز الشفافية، المساواة، والمسؤولية بالنظام المصرفي الليبي، حيث تسعى المبادرة إلى وضع معايير للحوكمة بما يضمن إدارة مالية سليمة من شأنها أن تعزز الثقة بين المصارف وعملائها. فمن خلال التركيز على تطبيق إطار الحوكمة COBIT 2019، وذلك من أجل رفع مستوى ممارسات الحوكمة من أجل ضمان الامتثال للقوانين والتشريعات، والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر، وتعزيز التنمية المستدامة بالمصارف، وأيضا التزام المصرف الليبي

المركزي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، إضافة إلى توفير بيئة مصرفية آمنة تتسم بالفاعلية تضمن تلبية احتياجات العملاء وتدعم التنمية الاقتصادية بالبلاد (دليل الحكم المؤسسي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، 2005).

إطار الحوكمة كوبت (COBIT):

تم إنشاء هذا الإطار بواسطة منظمة التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) لإدارة وحوكمة تقنية المعلومات بالمؤسسات، إذ تعتبر حوكمة تقنية المعلومات الفعالة أمراً مهماً لضمان نجاح أعمال أي مؤسسة.

إن مفهوم الحوكمة في ليبيا ظهرا مؤخراً تحت تسمية الحكم المؤسسي إلا أن المتعارف عليه هو حوكمة الشركات. وقد كان لمصرف ليبيا المركزي دوراً أساسياً في تبني هذا المفهوم باعتباره جهة تشرف على المصارف وتراقبها وذلك من خلال قانون المصارف رقم 5 لسنة 2005م، والذي نص في أحد مواده على إعطاء مصرف ليبيا المركزي الصلاحية بالإشراف والرقابة على المصارف التجارية (Nachrowi et al., 2020).

فالقانون رقم 5 بشأن المصارف يعمل على تبني معايير الرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل، ومعايير الصناعة المصرفية الدولية، وتطبيق مبادئ المحاسبة والمراجعة الدولية، ومبادئ الإفصاح والشفافية وتطبيق ممارسات حوكمة الشركات الدولية وذلك بإصدار تعليمات تلزم المصارف بتأسيس إدارة للمراجعة الداخلية تكون تابعة لمجلس الإدارة، وتأسيس وحدة الامتثال وذلك للقيام بمجموعة من المهام، وإعداد المصارف بياناً مالياً ودخلاً تفصيلياً شهرياً وفقاً للمعايير الدولية وتطوير نماذج جديدة لاحتساب رأس المال بما يتناسب مع متطلبات لجنة بازل (Zenbela et al.، 2023).

وقام مصرف ليبيا المركزي بإصدار قرار رقم 20 لسنة 2005م بشأن اعتماد دليلاً للحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي، وضرورة إلزام المصارف للعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وإصدار ما يلزم من قرارات تنفيذية بهذا الخصوص، وهذا القرار يستند على المبادئ التي أصدرتها منظمة بازل المصرفية والتي اعتبرت مبادئ عامة، وتعديلها بما يتماشى مع البيئة الليبية، ويتضمن هذا الدليل (الإفصاح والشفافية، مجلس الإدارة، حقوق المساهمين واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) (دليل الحوكمة عمل وحدات الامتثال بالمؤسسات المالية منشور رقم 2 لسنة 2021).

ثانيا: الأداء المالي للمصارف:

يعتبر الأداء مفهوم واسع وشامل وهام بالنسبة للمؤسسات حيث يقصد به قدرة هذه المؤسسات على تحقيق التوازن بين رضا المساهمين والعاملين لضمان استمرارها وبقاءها. كما يعد الأداء على أنه الدرجة التي يحققها الفرد أو الفريق أو المؤسسة من النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة مسبقا بكفاءة وفاعلية (الشكري والجهاني، 2021). ويعرف الأداء المالي على أنه النشاط التنموي المستمر والذي يعكس قدرة المؤسسات على استغلال إمكانياتهم وفقا لأهدافهم طويلة الأجل، ويستنتج من هذا التعريف أن الأداء عبارة عن أسس ومعايير معينة تضعها المؤسسات لاستغلال مواردها المالية، البشرية والتكنولوجية لتحقيق أهدافها طويلة الأجل حتى تضمن استمراريتها (بوهرين، 2023).

كما يعرف أيضا بأنه وصف الوضع الحالي للمؤسسة وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول لهذا الوضع من خلال دراسة نسب المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة، وبالتالي نستنتج أن الأداء المالي عبارة عن القيام بتحليل نقاط القوة والضعف في أنشطة المؤسسات لتقييمها وتحسين أداءها (عباده، 2008؛ بوهرين، 2023).

ويشير بعض الكتاب إلى أن الأداء المالي في المصارف التجارية يعتبر عنصراً أساسياً حيث تسعى هذه المصارف لتحقيق أكبر عائد ممكن لها وبأقل التكاليف، وحتى تتمكن من معرفتها لتحقيق أهدافها تقوم المصارف التجارية بتقييم أداءها المالي من خلال استخدام عدة مؤشرات ومن أهمها النسب المالية والتي أكثرها شيوعا في الاستخدام (سويكي وحمزة، 2023).

كما يعرف الأداء المصرفي بأنه قياس نتائج المؤسسات المصرفية المتحققة خلال فترة زمنية محددة، ويعتبر هذا الأداء دليلا على معرفة المؤسسة لمركزها المالي، ومدى قدرتها على تحقيق ربحية مستدامة، فمن خلال أداءها يمكن تعزز مركزها الرأسمالي وتحسين أرباحها المستقبلية واستثمار أرباحها المحتجزة. وبما أن المؤسسات التي هدفها النهائي تعظيم الربح هو الحفاظ على الثروة وخلقها لأصحابها، وبالتالي يعد الربح من أهم العمليات الأساسية لضمان استمرارية نشاط هذه المؤسسات وقدرتها على مواجهة التحديات (سنديانى، 2024).

يعتبر الأداء المالي من أهم المؤشرات التي يتم الحكم بها على أداء المصارف، فمن خلال هذه المؤشرات يتم تحديد نسب الربحية والسيولة والكفاءة في المؤسسات المصرفية. كما أن الحصة السوقية تعتبر مؤشرا هاما لقياس نجاح أي مصرف، فهذا البعد يمثل جهود إدارة المصرف التي

تبذلها لزيادة الإنتاجية أو بمعنى آخر زيادة الخدمات التي تقدمها إلى زبائنها بالشكل الذي يجعلها تتفوق على منافسيها واكتساب حصة سوقية أعلى (سنديانى، 2024).

أ. **نسب الربحية:** تعتبر الأرباح من الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسات المصرفية دائما لتحقيقها وهي نتيجة استغلال الأموال المتاحة لهذه المؤسسات في عملياتها المصرفية كالائتمان والاستثمارات وإدارة محفظة الأوراق المالية، حيث يشير هذا البعد عند زيادته إلى أن إدارة المؤسسة المصرفية تقوم باستخدام مواردها بكفاءة وفاعلية (Sehrish al et., 2012) ومن خلال هذه النسبة يتم تقييم أداء المصرف ككل. كما أن العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الربح من أهم نسبها (أسعد، 2015).

ورغم تعدد النسب المالية المستخدمة في قياس الربحية، إلا أن الكثير من الدراسات التطبيقية التي اختبرت العلاقة بين الحوكمة والأداء، والدراسات المصرفية التي تناولت الأداء المصرفي بصورة مستقلة اقتصرت على استخدام نسبتين فقط من نسب الربحية لتقييم أداء المصارف وعلى نطاق واسع جدا هما نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول لأن هذه النسب مفيدة عند المقارنة بين أداء المصارف (الربيعي وراضي،2011، سويكي وحمزة، 2023).

ب. **نسبة السيولة المصرفية:** وتعرف بأنها عملية الاحتفاظ بالأصول النقدية السائلة لمواجهة احتياجات المصرف النقدية العاجلة والفورية (الغالبي والاعرجي، 2016). ويتم قياس هذا المؤشر باستخدام مجموعة من النسب التي تحدد مدي قدرة المصرف على سداد ودائعه المستحقة والتزاماته قصيرة الآجل، كما توجد العديد من النسب المعبرة عن سيولة المصارف والتي لها دلالات تعبر عن قدرة المصارف على توفير السيولة في الأجل القصير (قروش، فضيلي وعز الدين، 2021).

ج. **نسب كفاية رأس المال:** هي قدرة المؤسسة المصرفية على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة للعمليات المصرفية كالائتمان والاستثمار عن طريق حقوق الملكية المتاحة لأصحاب المؤسسة، من دون التعرض لالتزامات المصرف الناشئة من الودائع، كما تعرف بنسب ملاءة رأس المال حيث تعتبر عملية التقييم للملاءة الائتمانية أمر بالغ الأهمية لإظهار سلامة وقوة المركز المالي للمؤسسة ورفع الثقة المتعاملين معها. وبالتالي فإن الاحتفاظ برأس المال الكافي أمرا بالغ الأهمية لتغطية مخاطر أنشطة المصرف واعتباره معززا لأدائه المالي (قروش وآخرون، 2021). كما أن حدود نسبة كفاية (ملاءة) رأس المال وفقا لمعايير لجنة بازل هي

12% (الشكري والجهاني، 2021). حيث تعتبر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع من أهم نسب كفاية رأس المال.

د. **نسب التوظيف:** من خلال هذه النسب يتم التعرف على مدى قدرة المصارف على توظيف أموالها لتحقيق إيرادات مناسبة حيث يمثل ارتفاع هذه النسب قدرة المصرف وكفاءته على توظيف موارده المالية لتحقيق الإيرادات، ويتم القياس من خلال عدة نسب منها نسبة الاستثمارات إلى الودائع، ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول، ونسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (أسعد، 2015).

هـ. **نسب هيكل التمويل والرافعة المالية:** يتم من خلال هذه النسب قياس مزيج الودائع، وآجالها، والعلاقة بين الأموال المملوكة للمؤسسات المصرفية وكل من الودائع والأموال المقترضة (قروش وآخرون، 2021).

10. الدراسة الميدانية:

من أجل تحقيق الأهداف التي سعت إليها هذه الدراسة واختبار فرضياتها، ضم هذا الجزء كل من منهجية البحث، مجتمع وعينة الدراسة، الأداة المستخدمة لجمع البيانات، المتغيرات المستخدمة بالدراسة وكيفية قياسها وكذلك الأساليب الإحصائية التي استخدمت لتحليل البيانات.

1.10. منهجية البحث:

تم تبني المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة باعتباره مناسباً لمثل هذا النوع من الدراسات، إذ يقوم هذا المنهج بدراسة الظواهر ويصفها بدقة ويحللها لاستخلاص النتائج. حيث تجمع البيانات المتعلقة بالدراسة من المصادر الثانوية والتي تشمل الكتب والمجلات والدوريات والأبحاث العلمية إلى جانب شبكة الإنترنت. أما في الجانب العملي فقد تم الاعتماد على التقارير المالية المتاحة على مواقع المصارف التجارية الليبية الخاصة الإلكترونية والتي تساعد في تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها المصاغة. ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات التي تم جمعها.

2.10. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية، وتمثلت عينة الدراسة في عدد ثلاثة مصارف تجارية خاصة وهي (مصرف اليقين، مصرف السراي والمصرف المتحد) وذلك لإمكانية الحصول على التقارير المالية المنشورة على مواقعها الإلكترونية للفترة محل الدراسة.

3.10. أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد في تجميع بيانات الدراسة على التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية الليبية الخاصة (مصرف اليقين، مصرف السراي، مصرف المتحد) وذلك عن الفترة من 2018– 2021، وتم تجنب إدراج المصارف التجارية الليبية الأخرى ضمن عينة الدراسة لعدم توفر البيانات اللازمة للدراسة بمنشوراتها وكذلك لصعوبة التواصل مع بعضها للحصول على هذه البيانات وعدم استجابة البعض الآخر.

4.10. متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

لقد اختيرت متغيرات الدراسة استنادا لما ورد ببعض الدراسات السابقة وبما يتماشى مع طبيعة وبيئة الدراسة وهي كما تظهر بالجدول (1) أدناه:

الجدول (1): متغيرات الدراسة وقياسها

المتغيرات المستقلة	المقياس
حجم مجلس الإدارة	عدد الأعضاء في مجلس الإدارة
عدد المديرات الإناث	عدد المديرات الإناث في مجلس الإدارة
عدد اللجان	عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدها المصرف
المتغيرات التابعة	**المقياس**
العائد على الأسهم	صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية
العائد على الأصول	صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الأصول
المتغيرات المعدلة	**المقياس**
حجم المصرف	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
الرافعة المالية	إجمالي الدين / حقوق المساهمين

5 .10 . الأساليب الإحصائية المستخدمة بالدراسة:

بعد تجهيز بيانات الدراسة تم تفريغها بالبرنامج الإحصائي (SPSS) وهو اختصار Statistical Package for Social Sciences، وتم استخدام الاختبارات التالية:

- تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA).
- تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

6.10. تحليل بيانات الدراسة:

يوضح معامل التحديد (R Square) كما هو موضح في الجدول (2) أدناه مدى التباين في المتغير التابع (العائد على الأسهم والعائد على الأصول) الذي يتم توضيحه من خلال المتغيرات التنبؤية. ووفقًا للجدول أدناه، فإن قيمة (R) للعائد على الأسهم والعائد على الأصول هي (0.947، 0.854) على التوالي، والتي تشير إلى الارتباط القوي بين كل من حجم مجلس الإدارة، عدد المديرات الإناث، عدد لجان مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة مع أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة. وفيما يتعلق بقيمة (R Square)، فإن (0.897، 0.729) مما يعني أن (89.7٪ و72.9%) من التباين في أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة والمقاس بالعائد على الأسهم والعائد على الأصول على التوالي يتم توضيحه من خلال حجم مجلس الإدارة، عدد المديرات الإناث، عدد لجان مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة.

الجدول (2): Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.947[a]	.897	.432	.08609
2	.854[a]	.729	-.493-	.06499

a. Predictors: (Constant) *حجم مجلس الإدارة، عدد المديرات الإناث، عدد لجان مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة والرافعة المالية، عدد المديرات الإناث وحجم المصرف، عدد اللجان وحجم والمصرف، عدد المديرات الإناث والرافعة المالية، حجم مجلس الإدارة وحجم المصرف.*

تبين النتائج بالجدول (3) أدناه أن العلاقة بين حجم مجلس الإدارة، عدد المديرات الإناث، عدد لجان مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة والعائد على الأسهم عند مستوى ($p<0.05$) كانت [$F(2،9)= 1.929$، $p= 0.388$]. بينما كانت العلاقة بين حجم مجلس الإدارة، عدد المديرات

الإناث، عدد لجان مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة والعائد على الأصول عند مستوى (p<0.05) كانت[F(9،2)= 0.597، p= 0.759]. وهذه النتائج تظهر أن مستوى الدلالة أكبر من (p<0.05) والتي تشير إلى عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة.

الجدول (3): ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.129	9	.014	1.929	.388[a]
	Residual	.015	2	.007		
	Total	.143	11			
2	Regression	.023	9	.003	.597	.759[a]
	Residual	.008	2	.004		
	Total	.031	11			

a. Predictors: (Constant *: حجم مجلس الإدارة، عدد المديرات الإناث، عدد لجان مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة والرافعة المالية، عدد المديرات الإناث وحجم المصرف، عدد اللجان وحجم والمصرف، عدد المديرات الإناث والرافعة المالية، حجم مجلس الإدارة وحجم المصرف*

b. Dependent Variable*. العائد على الأسهم، العائد على الأصول*

تشير النتائج التي تم قياسها من خلال تحليل التأثير المعتدل للرافعة المالية وحجم المصرف على العلاقة بين كل من (حجم مجلس الإدارة، عدد المديرات الإناث، عدد لجان مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة) والعائد على الأسهم والذي تم اختباره كان غير مهم حيث كانت قيمة (Sig) (0.648، 0.856، 0.281، 0.511، 0.447، 0.831، 0.994، 0.684، 0.500، 0.537) على التوالي في النموذج (1) وهي أكبر من 0.05، وفيما يتعلق بما ورد بالنموذج (2) كانت النتائج المتحصل عليها من اختبار ذات العلاقة ليست ذات أهمية فقد كانت قيمة (Sig) (0.762، 0.784، 0.939، 0.880، 0.966، 0.850، 0.836، 0.888، 0.882، 0.965)كما هي موضحة في الجدول (4) أدناه. وهذا يشير إلى أن توظيف الرافعة المالية وحجم المصرف ليس لهما دور في تحسين العلاقة التي تربط كل من حوكمة الشركات وأداء المصارف التجارية الليبية الخاصة وهذا قد يكون بسبب عدم الاهتمام بالحوكمة وتطبيقها بالمستوى المطلوب كونها حديثة التطبيق بالمصارف التجارية الليبية على الرغم من صدور دليل من قبل مصرف ليبيا المركزي في سنة 2010، وهذا التأخر في التطبيق قد يكون سببه الأحداث السياسية والانقسامات والأزمات التي مرت بها الدولة الليبية منذ العام 2011.

الجدول (4):Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.306-	.574		-.533-	.648
	عدد المديرات الإناث	-.034-	.167	-.117-	-.205-	.856
	اجتماعات مجلس الإدارة	-.034-	.023	-1.631-	-1.462-	.281
	عدد لجان مجلس الإدارة	-.088-	.112	-.982-	-.793-	.511
	حجم مجلس الإدارة	.114	.122	1.655	.939	.447
	عدد المديرات الإناث والرافعة المالية	-.154-	.632	-.670-	-.243-	.831
	حجم مجلس الإدارة والرافعة المالية	-.002-	.232	-.019-	-.008-	.994
	عدد المديرات الإناث وحجم المصرف	-.148-	.315	-.959-	-.471-	.684
	عدد اللجان وحجم المصرف	.339	.415	2.613	.817	.500
	حجم مجلس الإدارة وحجم المصرف	-.296-	.400	-2.681-	-.739-	.537
2	(Constant)	.150	.433		.347	.762
	عدد المديرات الإناث	-.039-	.126	-.289-	-.313-	.784
	اجتماعات مجلس الإدارة	-.002-	.018	-.157-	-.087-	.939
	عدد لجان مجلس الإدارة	-.014-	.084	-.344-	-.172-	.880
	حجم مجلس الإدارة	-.004-	.092	-.135-	-.047-	.966
	عدد المديرات الإناث والرافعة المالية	-.102-	.477	-.957-	-.214-	.850
	حجم مجلس الإدارة والرافعة المالية	-.041-	.175	-.865-	-.234-	.836
	عدد المديرات الإناث وحجم المصرف	-.038-	.238	-.524-	-.159-	.888
	عدد اللجان وحجم المصرف	.053	.314	.873	.168	.882
	حجم مجلس الإدارة وحجم المصرف	-.015-	.302	-.291-	-.050-	.965

a. Dependent Variable: *العائد على الأسهم، العائد على الأصول*

وبالرجوع إلى الدراسات الواردة بالدراسة الحالية يظهر التالي:

هناك اتفاق بين الدراسة الحالية ودراسة (Hajer and Anis, 2018). فعلى الرغم من الاختلاف في حجم العينة المستخدمة إلا أنه يوجد توافق في الأداة المستخدمة للتحليل. إضافة إلى أن النتائج المتحصل عليها من كلتا الدراستين كانت متطابقة فقد خلصت كلتاهما إلى أنه ليس هناك أثر للحوكمة على أداء المصارف التجارية.

كما أن نتائج الدراسة الحالية اتفقت جزئيا مع نتائج بعض الدراسة السابقة، حيث اتفقت الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Arachchi, 2024) في بعض المتغيرات المستخدمة من حيث عدم وجود علاقة بين (العائد على الأسهم والعائد على الأصول) وبين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد اللجان، وكذلك اتفقت مع النتيجة القائلة بعدم وجود علاقة تربط حجم مجلس الإدارة وعدد المديرات الإناث بالعائد على الأسهم. كما اتفقت أيضا مع دراسة (الشكري والجهاني، 2021) والتي أفادت بعدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة والعائد على الأسهم. كما أن دراسة (Saeed, et al., 2013) اتفقت مع الدراسة الحالية في كون الرافعة المالية لا تصلح لتكون متغير معدل للعلاقة بين أداء المصارف التجارية وحوكمة الشركات.

في حين اختلفت النتائج المتحصل عليها بالدراسة الحالية عن دراسة (Arachchi, 2024) في المتغيرات الأخرى، حيث أشارت نتائج دراسته إلى وجود علاقة طردية تربط كل من حجم مجلس الإدارة وعدد المديرات الإناث مع العائد على الأصول. كما ظهر اختلاف واضح في نتائج بعض متغيرات دراسة (الشكري والجهاني، 2021)، حيث أشارت نتائج دراستهم إلى وجود علاقة فيما بين حجم مجلس الإدارة والعائد على الأصول. كما اختلفت نتائج الدراسة كليا مع نتائج دراسة (الصول وأبودبوس، 2016؛ Dedu and Chitan, 2013) واللتين أظهرتا وجود علاقة سالبة تربط كل من أداء المصارف التجارية وحوكمة الشركات. وبالمثل فإن دراسة (Saeed, et al., 2013) كانت نتائجها مختلفة عن الدراسة الحالية فقد أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين كل من حوكمة الشركات وأداء المصارف التجارية، كما أنها خلصت إلى إمكانية استخدام حجم المصرف كمتغير معدل للعلاقة في حين أن الرافعة المالية لا يمكن استخدامها.

11. النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

بعد إجراء التحليل ظهرت النتائج التالية:

أ. معظم المصارف التجارية الليبية ليس لديها تقارير شاملة للحوكمة على مواقعها الإلكترونية مما يصعب الحصول عليها.

ب. اكتفاء بعض المصارف التجارية بعرض قوائمها المالية فقط على مواقعها ولفترات غير منتظمة مما يصعب الاستفادة منها لإجراء أبحاث ودراسات عنها.

ج. من خلال البيانات الواردة بتقارير المصارف محل الدراسة يظهر أن تطبيق الحوكمة بها حديث العهد رغم أن مصرف السراي بدأ تطبيقها في 2016.

د. لا يوجد أثر لمتغيرات الحوكمة المستخدمة بالدراسة وهي (حجم مجلس الإدارة، عدد المديرات الإناث، عدد لجان مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة) على أداء المصارف التجارية الليبية المقاس بالعائد على الأسهم والعائد على الأصول بوجود كل من (حجم المصرف والرافعة المالية) كمتغيرين معدلين وذلك بسبب عدم الاهتمام بالحوكمة في المصارف التجارية الليبية الخاصة كونها حديثة التطبيق بالرغم من صدور دليل لتطبيق الحوكمة من قبل مصرف ليبيا المركزي في سنة 2010، وذلك بسبب الأحداث السياسية والانقسامات التي مرت بها الدولة الليبية منذ العام 2011.

ثانيا: التوصيات:

وفق لما توصل إليه من نتائج، فإن الدراسة توصي بما يلي:

أ. ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي من شأنها أن تلزم جميع المصارف التجارية العاملة بليبيا بما ورد بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

ب. ضرورة وضع آليات مناسبة وموحدة تمكن المصارف التجارية الليبية من قياس الحوكمة وعرضها بالقوائم التي تنشرها على مواقعها الإلكترونية.

ج. حث الجهات الرقابية والاشرافية على متابعة المصارف التجارية الليبية والتأكد من إتباعها لما ورد بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه.

د. ضرورة عقد ندوات ودورات تدريبية والمؤتمرات وورش عمل التي من شأنها أن تزيد من الوعي لدى الأعضاء بمجالس الإدارة بحوكمة الشركات لما لها من أهمية في تحسين الأداء.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبوعجيلة، عماد محمد وعبد السلام، نورية. (2019). مدى توافق القوانين والتشريعات الليبية مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

أسعد، محمد العماد سعد. (2015). أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها عل الأداء المالي– دراسة نظرية تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة السعودية، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

اسميو، إسماعيل المهدي والفضلي، خالد زيدان، (2019). دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي "دراسة محتوي دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجاً) INSD2019، ص ص 675– 691.

البتي، عمران عامر وأبو عقرب، محمد محمد. (2020). أثر فعالية الرقابة الداخلية في ظل قانون SOXعلى تعزيز الإفصاح والثقة بالتقارير المالية .*مجلة الدراسات الاقتصادية،(2)3*. ص ص 104– 132.

الجابري، فرح قاسم محمد. (2020). دور حوكمة الشركات في تحسين السمعة، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد – لنيل شهادة الماجستير في التخطيط االستراتيجي.

الجهاني، افطيطيم سالم المبروك واحشاد، يونس محمد. (2012). مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بنغازي، بنغازي.

الخضيري، محسن أحمد، (2005)، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر.

الداودي، محضي محمودي وحسين، مؤطر. (2022). *تفعيل مفهوم حوكمة الشركات*، (Doctoral dissertation) جامعة احمد دراية– ادرار.

الربيعي، حاكم وراضي، حمد. (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

الريمي، عبدالله حسن محمد علي. (2022). أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية. ص ص *Journal of Arts*, (24), 646-698.

الشكري، عائشة و الجهاني، افطيطيم. (2021)، أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقية تحليلية)، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 13، الاصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص ص 227-248.

الشمري، حسنين راغب طلب، الساعدي، حكيم حمود فليح والعزاوي، ياسر نوري محمد. (2017). دور قانون بنفورد في تقدير المخاطر في المعاملات المالية: دراسة تطبيقية في جامعة بغداد،.(41)*12*, *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)* ..

الغالبي، عبدالحسين جليل والاعرجي، كاظم سعد. (2016). أساسيات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، العراق: مؤسسة النبراس.

الصول، ناصر صالح وأبودبوس، سميرة إبراهيم. (2016). تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف الليبية، مجلة الجامعة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقة، العدد الرابع.

المعهد المصرفي المصري، (2002). مفاهيم مالية، نظام حوكمة المصارف.

بو ليلة، نائل خليل. (2017). اثر حوكمة الشركات على هيكل راس المال للشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، دراسة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة الأقصى.

بوهرين، فتيحة. (2023). دراسة تحليلية قياسية لأثر الحوكمة الشرعية على الاداء المالي للبنوك الكويتية باستخدام مؤشرROAخلال الفترة 2011-2020، مجلة العلوم التجارية والبيئية المجلد (2) العدد (2)، ص ص (465-449).

حبيب، كريمة. (2018). تاثير اليات الحوكمة على الاداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية دراسة حالة الجزائر 2008-2015 (Doctoral dissertation, université de biskra).

داود، خيرة. (2017). محددات تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أدائها (Doctoral dissertation، جامعة البليدة 2: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير).

دليل الحوكمة عمل وحدات الامتثال بالمؤسسات المالية منشور رقم 2 لسنة 2021م.

رشوان، عبد الرحمن محمد. (2020). حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. *مجلة الجامعة الأسمري (2)33.* ص ص 638-673.

سلمان، علي راجي. (2020). تأثير التصنيف والقياس وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 9 IFRSفي تفعيل اليات حوكمة الشركات ، بحث مقدم إلى مجلس الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية.

سنديايني، قصي محمود احمد. (2024). قياس أثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على الأداء البنكي: دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية المجلد (15) العدد (1).

سويكي، شهرزاد و حمزة، العوادي. (2023). أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك-دراسة قياسية على عينة من البنوك الأردنية خلال الفترة (2017-2022) مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية المجلد (16) العدد (1). ص ص 34-52.

صولي، خديجة. (2022). *أهمية حوكمة الشركات في تحسين ربحية المؤسسات الاقتصادية،* (Doctoral dissertation) جامعة ابن خلدون- تيارت.

عباده، ابراهيم عبد الحليم. (2008)، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، الأردن، دار النقاش للنشر والتوزيع.

عبدالسلام، أحمد حسين إمحمد. (2019). قواعد حوكمة الشركات الواردة في القانون النشاط التجاري دراسة في ضوء مبادئ حوكمة الشركات التي نادت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجلة دراسات قانونية.

عطية، عز الدين. (2016). المبادئ الدولية في مجال الحوكمة .المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج. 2016، ع. 6، ص ص 141-152.

فضيلي، عيسى قروش وعز الدين، سمية عبد الرؤوف. (2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية -دراسة مجموعة من البنوك التجارة الجزائرية خلال الفترة، 2019-201 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14(01)، ص ص31-46.

مصرف ليبيا المركزي، الحكم المؤسسي كتيب إرشادات لمجالس إدارات المصارف التجارية، إدارة البحوث والإحصاء، 2005م.

مصرف ليبيا المركزي، دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي، قرار رقم 20 لسنة 2010م.

واكر، حنان. (2024). العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات في ظل تطبيق معايير التدقيق الدولية (Doctoral dissertation، حاج قويدر قورين).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Afif, M. (2018). *Effects of Corporate Governance on the Performance of Commercial Banks, Kenya* (Master dissertation, University of Nairobi).

Ahmed Naji Habsi, Othman Ibrahim Ahmed AL-khafaji (2024) Reflection of the Competitive Pressures on Strategic Performance - Field Research in asample of Iraqi private commercial banks, *Accounting & Financial Studies Journal,* 19(66).

Arachchi, S, A;. (2024). *The Impact of Corporate Governance on Financial Performance A quantitative study of the banking sector in Sri Lanka between 2018 and 2022.* Master's Thesis in Business Administration II, 15 Credits, Term 2024.

Dedu, V., & Chitan, G. (2013). The influence of internal corporate governance on bank performance-an empirical analysis for Romania. *Procedia-Social and Behavioral Sciences,* 99, 1114-1123.

Dongol, P., & Shrestha, S. K. (2024). Exploring the role of corporate governance in driving financial performance: An empirical investigation of Nepalese commercial banks. *Investment Management & Financial Innovations*, 21(1), 373.

Goet, J. (2022). The Impact of Corporate Governance on Nepalese Commercial Banks' Financial Performance. *Journal of Management*, 5(1), 24-38.

Hajer, C., & Anis, J. (2018). Analysis of the impact of governance on bank performance: case of commercial Tunisian banks. *Journal of the Knowledge Economy*, 9, 871-895.

Khan, M., & Mezran, K. (2013). The Libyan economy after the revolution: still no clear vision. *Atlantic Council, Rafik Hariri Center for the Middle East.*

Mangena, M., Tauringana, V., & Chamisa, E. (2012). Corporate boards, ownership structure and firm performance in an environment of severe political and economic crisis. *British Journal of Management*, 23, S23-S41.

Masli, A., & Elwalda, A. (2021). Libya: Politics, economics, banking, and their effects on corporate governance. *Economics Business and Organization Research*, 3(1), 91-116.

Nachrowi, E., Nurhadryani, Y., &Sukoco, H. (2020). Evaluation of governance and management of information technology services using Cobit 2019 and ITIL 4. *Jurnal RESTI (RekayasaSistem Dan TeknologiInformasi)*, 4(4), 764-774.

OECD,"OECD Principles of Corporate Governance". (2004).

Saeed, M. B., Murtaza, Z., & Sohail, I. (2013). Corporate governance and firm performance: a study on moderating effects of firm size and leverage on the relationship between corporate governance and firm performance in banking sector of Pakistan. *Jinnah Business Review*, 1(2), 40-46.

Sehrish, S., Saleem, F., Yasir, M., Shehzad, F., and Ahmed, K., (2012), "Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan: A Comparative Study", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. (4), No. (5), PP. 186- 224.

Shabir, M., Jiang, P., Shahab, Y., Wang, W., Işık, Ö., & Mehroush, I. (2024). Diversification and bank stability: Role of political instability and climate risk. *International Review of Economics & Finance*, 89, 63-92.

Sharma, P., Hu-Lieskovan, S., Wargo, J. A., &Ribas, A. (2017).Primary, adaptive, and acquired resistance to cancer immunotherapy. Cell, 168(4), 707-723.

Zenbela, H., Lubis, A., &Balwi, M. A. W. F. M. (2023). Internal Control In Libyan Islamic Banks From Islamic Perspective: Ingredients And Challenges:. al-Qanatir: *International Journal of Islamic Studies*, 29(1), 100-120.